الفتوى رقم (2001/2)

الموضوع : استفتاء مجلس إدارة مشروع الجزيرة

حول استحقاق شركة مركز سنار للخدمات الزراعية

بتاريخ 2001/2/10م تقدم السادة / إدارة مشروع الجزيرة باستفتاء حول الموضوع أعلاه حسب الوقائع التالية :-

تعاقدت الشركة أعلاه مع إدارة مشروع الجزيرة لتحضير أرض القطن موسم 99/98 بشروط سداد لقيمة العقد تحت خيارين .

الخيار الأول :

أ) أن يتم الدفع الفوري بعد إبراز المستندات المثبتة لإكمال العمل والموقعة بوساطة الباشمفتش المسئول .

ب) في هذه الحالة يتم الدفع بالأسعار المتفق عليها نقداً أو عيناً (ذرة أو فولاً أو قمحاً) وفق أسعارها السارية عندئذ .

الخيار الثاني :

يتم على أســـاس الدفع الآجل بتكلفة تمويل قدرها 3% في الشـــهر ، تبدأ فترة التمويل بعد إنجاز العمل في كل المساحات المتعاقد عليها و إبراز ما يؤيد ذلك من الجهات المختصة .

قامت الشركة بإنجاز العمل وفق الشروط أعلاه ، وبناءً على ذلك تسلمت 50% من جملة استحقاقاتها على أساس الدفع النقدي . وتبقى لها مبلغ 255.336.729 ديناراً و لم يدفع لها مشروع الجزيرة هذا المبلغ المستحق ، وبما أنه تأخر فهي تطالب بدفع هذا المبلغ على أساس الخيار الثاني أي بقيمة الدفع الآجل ، بزيادة 3% في الشهر في المدة التي مكث فيها الدين بذمة المدين وتطلب إدارة مشروع الجزيرة فتوى عن مدى صحة مطالبة الشركة بتكلفة التمويل في هذه الفترة .

الحكم :

في اجتماع الهيئة رقم 2001/8م بتاريخ 27 ذو القعدة 1421هـــ - 2001/2/21م تم التداول حول الموضوع أعلاه و من ثم أصدرت الهيئة الفتوى التالية :

1. يعتبر هذا العقد في بنائه العام عقد مقاولة . ولكنه يشتمل على جملة من العيوب .

أ. الثمن في هذا العقد يتضمن عرضين :

- ♦ العرض الأول حدد على أساس الثمن العاجل .
- ♦ و العرض الثاني على أساس الثمن الآجل بسعر أعلى من الأول

ب. تم قبول الصفقة و انعقاد العقد دون تحديد لواحد من الثمنين .

2. إن قبول الصفقة على هذا النحو يجعل العقد في حكم بيعتين في بيعة المنهي عنه بسبب جهالة الثمن .
3. و على هذا التكييف يكون العقد فاسداً .
4. و لكن بما أن الطرفين قد نفذا العقد . و قام المقاول بالعمل كاملاً ، و قام رب العمل بدفع 50 % على أساس الدفع العاجل :

أ. فقد وجب على رب العمل أن يدفع ال 50% المتبقية على أساس الدفع العاجل لأن الأصل في الأجير أن يستحق أجره فور إنجاز العمل .

ب. يحرم على إدارة مشروع الجزيرة (رب العمل) هذه المماطلة في سداد ما عليها من التزام في حينه .

5. يحق لشركة سنار للخدمات الزراعية إذا تضررت من التأخير أن تطلب التعويض وفق قانون المعاملات المدنية 1984م .

توقيع

د . أحمد على عبد الله

الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية

للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

24 المحرم 1422هـ - 18 ابريل 2001م

ملحق رقم (1)
مجلس إدارة الجزيرة – مكتب الجزيرة الخرطوم

النمرة : م أ ج / م خ /13-و 1/ إسعافية التاريخ : 2001/2/10م

السيد / رئيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية
بنك السودان - الخرطوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استحقاق شركة مركز سنار للخدمات الزراعية

نفيد سيادتكم بأن شركة مركز سنار للخدمات الزراعية قد تعاقدت مع إدارة مشروع الجزيرة لتحضير أرض القطن لموسم 99/98 بشروط سداد لقيمة العقد تحت خيارين الأول على نظام الدفع الفوري بعد إبراز المستندات و الخيار الثاني على نظام الدفع الآجل بتكلفة تمويل قدرها 3 % في الشهر .

فيما يلي النص الكامل للعقد :-

أولاً : إلتزامات الطرف الأول (إدارة مشروع الجزيرة)

يلتزم بدفع استحقاق الطرف الثاني بأحد الخيارين المبينين في (أ، ب) أدناه :

أ. الدفع المباشر

يلتزم بالدفع نقداً بالأسعار المتفق عليها (16.250 جنيه) أو عيناً (ذرة ، فولاً ، قمحاً) وفق الأسعار السائدة وقت الدفع و باتفاق الطرفين و ذلك بعد أن يتم إنجاز كل المساحات المتعاقد عليها حسب المواصفات المطلوبة وفي المواعيد المحددة شريطة إبراز مستندات إتمام العمل الموقعة بواسطة الباشمفتش ومدير القسم مؤيدة بواسطة مدير الإدارة الزراعية التابعين للطرف الأول .

ب. الدفع الآجل :

في حالة الدفع الآجل تتم المحاسبة بتكلفة التمويل التي تحددها الدولة وهى الآن 3 % شهرياً على ألا تتجاوز مدة الدفع 360 يوماً .

يبدأ حساب فترة التمويل بعد الفراغ من إنجاز كل المساحات المتعاقد عليها و إبراز ما يؤيد ذلك كما في (1- أ) أعلاه .

عند السداد و في فترة الحصاد نالت الشركة جزءاً من استحقاقها عيناً ونقداً يقدر بنسبة 50% من جملة الاستحقاق وتبقى لها ما يعادل مبلغ 255.336.726.12 (مائتان خمسة وخمسون مليون وثلاثمائة ستة و ثلاثون ألف وسبعمائة ستة وعشرون دينار واثنا عشر قرشاً). وهى تمثل أصل المبلغ المتبقي .

لقد طالبت الشركة بسداد المتبقي لها زائداً تكلفة التمويل وقدرها 3 % شهرياً .
نطلب من سيادتكم الرأي الشرعي لهذه الحالة التي اختلفت فيها طريقة السداد و امتدت لفترة زمنية .

و الله الموفق

توقيع	**توقيع**
بدر الدين أحمد عبد الرحيم	*أحمد عباس الرزم*
مدير الإدارة المالية	**رئيس الإدارة القانونية**

ع / إدارة مشروع الجزيرة

ملحق رقم (2)
مجلس إدارة الجزيرة بالسودان
مصلحة الإمدادات والمخازن
رئاسة بركات

النمرة : م أ ج/ إمدادات/ 28- ب – 30 التاريخ 1998/1/10م

عقد تحضير أراضي القطن موسم 99/98

أبرم هذا العقد في 18 يناير 1998 بين إدارة مشروع الجزيرة ويشار إليها فيما بعد بالطرف الأول ومركز سنار للخدمات الزراعية (ساسك) ويشار إليه فيما بعد بالطرف الثاني. حيث يرغب الطرف الأول في تحضير أراضى القطن لموسم 99/98م حرث عميق بالدسك هارد 9 بوصة بواسطة الطرف الثاني في مساحة 180.210 فدان (مائة وثمانون ألف ومائتان وعشرة فدان) قابلة للزيادة أو النقصان بسعر الفدان 16.250جنيه (ستة عشر ألف ومائتان وخمسون جنيه) بجملة وقدرها 2.928.412.500جنيه (اثنين مليار وتسعمائة ثمانية وعشرون مليون و أربعمائة و أثنى عشر ألف وخمسمائة جنيه فقط) في الأقسام المبينة أدناه :

القسم	**المساحة بالفدان**
وادي شعير	25.000
الشرقي	6.500
الشمالي	22.500
الشمالي الغربي	17.600
أبو قوتة	12.000
المكاشفى (ماعدا التونسة و الكراتيب)	14.000
الهدى	17.600
المنسي	19.500
التحاميد	23.200
الماطورى	26.310
الجملة	**180.210 فدان**

و ذلك بالشروط التالية :

أولاً : إلتزامات الطرف الأول :-

1. يلتزم بدفع استحقاق الطرف الثاني بأحد الخيارين المبينين في (أ ، ب) أدناه :-

أ. الدفع المباشر

يلتزم بالدفع نقداً بالأسعار المتفق عليها (16250) أو عيناً (ذرة ، فول، قمح) وفق الأسعار السائدة وقت الدفع و باتفاق الطرفين و ذلك بعد أن يتم إنجاز كل المساحات المتعاقد عليها حسب المواصفات المطلوبة و في المواعيد المحددة شريطة إبراز مستندات إتمام العمل الموقعة بواسطة الباشمفتش ومدير القسم مؤيدة بواسطة مدير الإدارة الزراعية التابعين للطرف الأول .

ب. **الدفع الآجل :**

في حالة الدفع الآجل تتم المحاسبة بتكلفة التمويل التي تحددها الدولة وهى الآن 3 % شهرياً على ألا تتجاوز مدة الدفع 360 يوماً .

يبدأ حساب فترة التمويل بعد الفراغ من إنجاز كل المساحات المتعاقد عليها و إبراز ما يؤيد ذلك كما في (1- أ) أعلاه.

2. تسليم الطرف الثاني برنامج عمل مفصل لكل تفتيش على حده قبل وقت كاف من دخول آليات الطرف الثاني للتفتيش المعين و أي تعديل لاحق للبرنامج يتم باتفاق الطرفين .

ثانياً : التزامات الطرف الثاني :

1. إنجاز عمليات حرث أراضى محصول القطن التي ورد ذكرها سابقاً بالدسك هارد بعمق 9 بوصة حسب المواصفات الفنية في المساحات المحددة وفق توجيهات مدير الإدارة الزراعية أو من يخوله و يبدأ العمل في فترة أقصاها 15 أبريل 1998م .

2. تسهيل مهمة المهندسين الزراعيين المكلفين من قبل الطرف الأول بالمراقبة الدقيقة و الإشراف الفني الكامل على عمليات تحضير الأراضي وتنفيذ توجيهاتهم و ملاحظاتهم فيما يتعلق بضبط الجودة .

3. يلتزم بإعادة حرث المساحات التي لم تحضر بالمستوى المطلوب وفق رؤية الطرف الأول أو من يمثله ودون أي التزام من الطرف الأول بدفع قيمة الإعادة .

4. دفع 10% من قيمة العقد للطرف الأول بشيك كتأمين تنفيذي عند التوقيع على العقد .

5. جلب الآلات و المعدات الزراعية إلى موقع العمل قبل وقت كافٍ من بداية تنفيذ العقد حتى يتسنى للمهندسين الزراعيين المكلفين من قبل الطرف الأول فحصها و إصدار شهادة صلاحيتها للعمل .

6. يلتزم الطرف الثاني بتوفير احتياجاته من المواد البترولية المختلفة بطريقته الخاصة .

ثالثاً : شروط عامة :-

1. المساحة المتفق عليها أعلاه قابلة للزيادة أو النقصان باتفاق الطرفين .

2. يرد مبلغ التأمين الموضح في الفقرة (4) من البند ثانياً للطرف الثاني عند إنجاز العمل وفقاً لشروط هذا العقد و في حالة إخلال الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يحق للطرف الأول مصادرته فوق ذلك الحق بمطالبة الطرف الثاني بأي تعويض عن ضـرر أو خسـارة ناتجة من عدم تنفيذ هذا العقد أو أي شـرط من شـروطه أو تقاعس أو إهمال في تنفيذ العقد و يحق له إضـافة إلى ذلك اسـتخدام طرف آخر لتكملة العمل على حسـاب الطرف الثاني مع الاحتفاظ للطرف الأول بحقه ، فيما عدا الظروف القاهرة الخارجة عن إرادة الطرف الثاني .

3. يحق للطرف الأول وقف أي آلة غير صالحة للعمل و على الطرف الثاني سرعة استبدالها بأخرى صالحة .

4. في حالة نشوء خلاف حول أي بند من بنود هذا العقد يتم حله عن طريق التفاوض ابتداء ثم عن طريق لجنة تحكيم من ثلاثة أعضـاء يختار كل طرف عضـواً ثم يتم الاتفاق على رئيس محايد يرتضـيه الطرفان أو يختاره النائب العام إذا لم يتفقا عليه .

3. تخصم 3 % رسوم خدمات إدارية من استحقاق الطرف الثاني لمقابلة الإشراف و المتابعة وتسهيل العمل بالغيط و رئاسة الإدارة ببركات وغيرها .

توقيع الطرف الأول	توقيع الطرف الثاني
فضل المولى موسى أحمد	**عبد الله محمد يوسف**
مدير الإمدادات و المخازن	**ع / مركز سنار للخدمات الزراعية**
ع / إدارة مشروع الجزيرة	

الشهود :

1/ توقيع	2/ توقيع
.....	.....

(توثيق)

أنا عابد أحمد السنارى أشهد بأن طرفي العقد قد وقعا أمامي بحضور الشهود عالمين بمحتواه وتمت صياغة العقد بواسطتي و هذا منى للإعتماد .

عابد أحمد السنارى

رئيس الإدارة القانونية

إدارة مشروع الجزيرة